AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

أثر صدمة الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي

في العراق للمدة 2004-2023

The Impact of Government Spending Shock on Economic Growth in Iraq for (2004-2023)

م.م نوف علي عواد

Noof Ali Awad

noof.a@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

هدف هذا البحث تطور العلاقة بين كل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والانفاق العام (الحكومي) في العراق للمدة من (2004-2023) وتوضيح العلاقة بينهما وتحديدها، ونظراً لدور الإنفاق العام في الاقتصاد الذي يعتمد على الإيرادات النفطية وفي ضوء التحديات التنموية التي يواجهها العراق؛ إذ يسعى البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم عرض منهجية الاقتصاد القياسي المتقدمة، وبالتحديد تم دراسة نموذج تصحيح الخطأ المتجه(VECM) ، إذ أوضحت نتائج الاختبارات بان جذر الوحدة لكل متغير ساكن عند الفروق الأولى، وأشارت نتائج اختبار التكامل المشترك (جوهانسون) إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل واحدة بين الإنفاق العام وGDP ، أما الية تصحيح نحو تحقيق التوازن، فقد اوضحت تقديرات VECM ، إذ أن الإنفاق العام هو المتغير الذي يستجيب بشكل معنوي مع الانحرافات عن علاقة التوازن طويلة الأجل، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر آلية تصحيح ذاتية معنوية. اضافة الى ذلك، أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر ضمن VECMأن الناتج المحلي الإجمالي يسبب غرانجر للإنفاق العام في المدى القصير، بينما لا توجد سببية في الاتجاه المعاكس، هذه النتائج تشير إلى أن الإنفاق العام في العراق يتسم بطبيعة تفاعلية (Reactive) تجاه الأداء الاقتصادي (GDP) بدلاً من أن يكون محركا استباقيا للنمو الاقتصادي. ومن ثم يوصي البحث بضرورة تحويل السياسة المالية لتصبح استباقية، بتنويع مصادر الإيرادات، وإعادة توجيه الإنفاق نحو الاستثمار المنتج، وتعزيز الإدارة المالية العامة لضمان مساهمة فعالة في التنمية المستدامة".

الكلمات المفتاحية: - الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي، الصدمات الاقتصادية، التكامل المشترك، سببية غرانجر.

Abstract: -

The aim of this research is to develop the relationship between Gross Domestic Product (GDP) and public (government) spending in Iraq for the period (2004-2023), clarifying and defining the relationship between them. Given the role of public spending in an oil-revenue-dependent economy and in light of the development challenges facing Iraq, the research seeks to uncover the nature of the dynamic relationship between government spending and GDP. An advanced econometric methodology is then presented, specifically the Vector Error Correction Model (VECM). Test results revealed that each variable has a unit root at first differences. The results of the Johansen cointegration test indicated the existence of a single long-run equilibrium relationship between public spending and GDP. As for the correction mechanism toward achieving equilibrium, VECM estimates revealed that public spending is the variable that responds significantly to deviations from the long-run equilibrium relationship, while GDP does not exhibit a significant self-correcting mechanism. In addition, the results of the Granger causality test within the VECM showed that GDP Granger causes public spending in the short run, while there is no causality in the opposite direction. These results indicate that public spending in Iraq is reactive in nature to economic performance (GDP) rather than being a proactive driver of economic growth. Therefore, the research recommends the need to transform fiscal policy to become proactive by diversifying revenue sources, redirecting spending towards productive investment, and strengthening public financial management to ensure an effective contribution to sustainable development.

Keywords: Government spending, GDP, economic shocks, cointegration, Granger causality.

المقدمة:- يعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات السياسة المالية الرئيسية التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، إذ من خلال الإنفاق على البنية التحتية وكذلك الخدمات العامة، إذ يمكن للدولة أن تحفز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل وتحسن من مستوى معيشة الأفراد، ومن ثم فإن فعالية هذا الإنفاق وتأثيره على النمو لا يعتمد فقط على حجمه، بل على طبيعته وكفاءة إدارته، فضلاً عن ديناميكيات العلاقة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، في سياق الدول النامية والاقتصادات الريعية، مثل العراق، يكتسب الإنفاق الحكومي أهمية مضاعفة نظراً لدوره المهيمن في الاقتصاد، لا سيما في ظل الاعتماد الكبير على إيرادات النفط؛ إذ ان العراق يعد دولة ريعية ويواجه الكثير من التحديات التي تتعلق بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر بصورة مباشرة على قدرته على تمويل الإنفاق العام، ومن ثم على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2023 تغيرات كثيرة، تميزت بتقلبات في الإيرادات النفطية، وإعادة الإعمار، وتحديات أمنية وسياسية، مما يجعل دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في هذه الفترة بالغة الأهمية، بالرغم من حجم الإنفاق العام في العراق، إلا أن الواقع التنموي فيه لا يزال يعاني من هشاشة واضحة؛ إذ ان هنالك تعثر واضح في الخطط

الاستثمارية وزيادة كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي العام ، وهذا يثير تساؤل حول طبيعة الأثر الفعلي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في العراق؛ إذ هل الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للنمو، أم أنه يتأثر ويتكيف مع الأداء الاقتصادي السائد؟ وما هي آليات التفاعل بينهما على المديين القصير والطويل؟ ويهدف هذا البحث إلى تحليل أثر صدمة الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2023 ، وسيتم استعمال منهجية الاقتصاد القياسي المتقدمة، وتحديداً نموذج تصحيح الخطأ المتجه(VECM) ،لاختبار وجود علاقات توازن طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، واستكشاف اتجاهات السببية في المديين القصير والطويل باستعمال اختبار سببية غرانجر؛ إذ يسعى البحث إلى تقديم فهم للديناميكيات الاقتصادية الكامنة وتوفير أساس مبني على الأدلة العلمية لصياغة توصيات تهدف إلى تعزيز مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

منهجية البحث: -

- أهمية البحث: - تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، وإعطاء روية واضحة للعلاقة بينهما وتفعيل دور الانفاق الحكومي وعدم اعتماده على التغيير بالناتج المحلي الاجمالي.
- مشكلة البحث: - تتمثل مشكلة البحث حول طبيعة العلاقة الديناميكية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، وتحديد العلاقة بينهما في المدى القصير والطويل، من خلال التساؤل هل ان الانفاق الحكومي محفز للنمو الاقتصادي ام انه يتفاعل مع التغيرات بالنمو الاقتصادي؟
- فرضية البحث: - ينطلق البحث من فرضية مفادها بوجود علاقة تكامل مشتركة واحدة على الأقل ما بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، وفرضية أخرى بان الانفاق الحكومي هو الذي يقوم بتصحيح الانحرافات بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل.
- هدف البحث: - يهدف البحث الى توضيح العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير والطويل، وصياغة السياسات المالية للدولة لتحقيق النمو الاقتصادي.
- أسلوب البحث: - تم اعتماد الأسلوب النظري والتحليلي، فضلا عن استعمال الأسلوب القياسي باستعمال اختبارات التكامل المشترك جوهانسون واختبارات تصحيح خطأ الموجه في تطبيق EVIEWS 9.

المحور الأول: - الإطار النظري للنمو الاقتصادي وصدمات الانفاق الحكومي

1- الإطار النظري للنمو الاقتصادي: -

1-1- مفهوم النمو الاقتصادي: -

يقر الاقتصاديون بتعذر وضع تعريف ثابت للنمو الاقتصادي، إذ يتسع ويتغير مداه الزمني ويتأثر بالابتكارات التكنولوجية والتحولات في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذا، لا يمكن اعتبار النمو هدفا ثابتا، بل هو هدف يتسم بعدم القدرة على التنبؤ باتجاهه، إذ لا يمكن اعتبار نتائج النمو الاقتصادي مرتبطة بفترة زمنية ثابتة، فالتعريفات الراهنة، التي تعتمد على أدوات القياس كالناتج المحلي والإجمالي والناتج القومي الإجمالي، قد لا تقدم صورة واضحة عن الرفاهية الفعلية للأفراد؛ إذ يشير مانكيو (2020) وجونسون وبلانشارد (2017) إلى أن هذه المؤشرات غالباً ما تتجاهل جوانب مهمة مثل عدالة توزيع الثروات وتأثير التقنيات الحديثة على حياة الناس، بالإضافة إلى التغيرات الأساسية في بنية الاقتصاد. لذا، يبرز النقاش حول ضرورة إعادة صياغة مفهوم النمو وقياسه بطريقة تعكس الرفاهية

الحقيقية بشكل أفضل (اسماعيل و محمد، 2025، صفحة 228) كما ويمكن اعتبار النمو الاقتصادي دلالة على واقع الأداء الاقتصادي ومستوى تقدمه، ومرآة تعكس مدى فعالية التشغيل والنشاط الاقتصادي في الدولة. بينما يشير معدل الدخل الفعلي إلى النسبة المئوية لنمو الدخل السنوي للفرد. ويُحسب هذا المعدل عن طريق قسمة الزيادة في الإنتاج المحلي بالأسعار الثابتة على عدد السكان، ويُعرف كذلك بمعدل نمو الدخل الفردي. (فيحان، 2025، صفحة 244). إذ يعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع نسبي في قيمة ما ينتجه الاقتصاد الوطني من سلع وخدمات. ويتم ذلك عن طريق تحقيق الأرباح وتنمية قاعدة رأس المال بهدف إعادة استثماره، مما يوفر المزيد من فرص العمل للمؤسسات ويدفعها نحو التطور. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي النمو الاقتصادي دورًا في زيادة مداخيل المستهلكين وتشجيعهم على زيادة الإنفاق، وهو ما يعزز بدوره النشاط الاقتصادي والحركة التجارية والتسويقية. (مزنان و موسى، 2025، صفحة 169). وأخير يعرف النمو الاقتصادي المكثف هو نمو اقتصادي ينتج عن تحسين مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج، مع الحفاظ على نفس كميات المدخلات. (خابط، 2025، صفحة 177).

2-1- أنواع النمو الاقتصادي: - ممكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: -

1-2-1- **النمو التلقائي :**وهو نمو يتحقق بشكل طبيعي دون اتباع أساليب تخطيط علمية، إذ يؤدي القطاع الخاص دوراً محورياً فيه، ولكنه يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية قصيرة المدى.

2-2-1- **النمو المخطط :**ويختلف عن النمو التلقائي بكونه ناتجاً عن عملية تخطيطية متكاملة تشمل مختلف الموارد والاقتصاد الوطني ككل، ويعد سمة بارزة في الدول ذات النظام الاشتراكي. (عبد، 2024، صفحة 699)

3-2-1- **النمو العابر (غير المستقر): -** وهو نمو ينجم عن مؤثرات خارجية، ويتصف بعدم الثبات والاستمرارية، ويرتبط حدوثه بتحسن مؤقت ومفاجئ في التجارة الخارجية للدول، لا سيما الدول النامية. (السامرائي و محمود، 2024، صفحة 441).

3-1- مصادر النمو الاقتصادي: - يعد توفر مجموعة من المصادر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع، ومن أبرز هذه المصادر:-

1-3-1- تراكم راس المال: - يؤدي تراكم رأس المال دورا حيوياً في النمو الاقتصادي، إذ ينشأ من تخصيص جزء من الدخل كمدخرات واستثمارها على المدى الطويل. وان هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل، إذ أن إضافة المصانع والآلات تزيد من ثروة البلدان الرأسمالية. ويترتب على ذلك توسع في الإنتاج واستثمارات في البنية التحتية التي تعمل على تبسيط العمليات الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو. (عبد الكريم و حمد، 2024، صفحة 382).

2-3-1- عنصر العمل: - يتمتع عنصر العمل بأهمية محورية في عملية الإنتاج، فزيادة قوة العمل تعني ارتفاع عدد العمال القادرين على الإنتاج. فضلا عن، يسهم النمو السكاني في زيادة حجم الطلب وتوسيع السوق، وهو ما يساعد على استيعاب الزيادة في المعروض من العمالة. (عبد، 2024، صفحة 700)

3-3-1- التقدم التكنلوجي: - لا يمكن إغفال الدور المحوري للتقدم التكنولوجي في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذا التقدم غالبًا ما يكون نتاج جهد إرادي منظم ومستمر يسعى لتحقيق مكاسب مادية. وتشمل التكنولوجيا العناصر المادية كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى القدرات البشرية المتمثلة في كفاءات ومهارات الأفراد التي لا تنفصل عنهم. (السامرائي و محمود، 2024، صفحة 442)

1-3-4- أسعار النفط: - تمد الدول الريعية في الغالب اعتماداً كبيراً على عائدات النفط في بناء اقتصاداتها، إذ يُعد النفط بمثابة العامل الأهم في توليد الدخول وتحديد المسارات الاقتصادية.

1-3-5- التخصص والإنتاج الواسع: - يُعد التخصص في مجالات محددة والإنتاج على نطاق واسع من العوامل التي تفضي إلى تعزيز الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين مستويات الأداء. وعلاوة على ذلك، يعمل هذا النهج على تحفيز عملية توليد التكنولوجيا الجديدة والمبتكرة، وهو ما يسهم بدوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ. (كريم و يونس، 2024، صفحة 244).

1-4- مؤشرات النمو الاقتصادي: - أن هناك مؤشرات كمية أساسية يمكن من خلالها تحديد ظاهرة النمو الاقتصادي، ومن أبرزها :- (حسين، خلف، و حسين، 2024، صفحة 233).

1-4-1- **الناتج المحلي الإجمالي :- (GDP)**يُعد مصدرًا حيويًا للدخل القومي للدولة، ويُعرف بأنه مجموع القيم الإجمالية للإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد. يشمل هذا الإنتاج مساهمات عوامل الإنتاج المحلية وغير المحلية. بعبارة أخرى.

(الناتج المحلي الإجمالي = مج قيم الإنتاج الإجمالي – قيم الاستهلاك الوسيط)

1-4-2- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :**يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية، وتكمن أهميته في كونه يعكس معدلات النمو الاقتصادي ويقيس حجم ومستوى الإنتاج الكلي للدولة. ويتم حسابه بالطريقة التالية: ...

(متوسط نصيب الفرد من الناتج = الناتج المحلي في سنة معينة / عدد السكان في تلك السنة)

2- مفهوم صدمة الانفاق الحكومي: - تعرف **الصدمة الاقتصادية** بشكل عام بانها حدث مفاجئ وغير متوقع يؤدي إلى تغيير كبير وسريع في المتغيرات الاقتصادية، إذ يمكن أن تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية، مما يؤدي إما إلى زيادة أو نقصان في قيمة المتغيرات الاقتصادية المختلفة. (خليفة، بتال، و حمد، 2024، صفحة 90). والصدمة الاقتصادية هي حدث غير متوقع يؤدي إلى تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية. وتكون هذه الصدمات إما سلبية أو إيجابية؛ فالصدمة الإيجابية تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير، أما الصدمة السلبية فتؤدي إلى تخفيض قيمة المتغير (خليفة، بتال، و حمد، 2024، صفحة 91)... كما وتعرف صدمة الانفاق الحكومي بانها التغيرات غير المتوقعة في الانفاق الحكومي(العام) او معدلات الضرائب). (Mankiw, 2016, p. 459) فالصدمة الاقتصادية تعرف بانها تغيير مفاجئ وكبير يؤثر على كل من شراء الناس (الطلب الكلي) وقدرة الشركات على الإنتاج (العرض الكلي). هذه الصدمات يمكن أن تأتي من داخل البلد أو من خارجه. (الزركوشي و السعدي، 2024، صفحة 89).

- **الصدمات الإيجابية** تجعل الاقتصاد أفضل وتزيد من رفاهية الناس.
- **الصدمات السلبية** تجعل الاقتصاد أسوأ وتقلل من رفاهية الناس.

✓ الصدمات الانفاق الحكومي الإيجابية (التوسعية): - هذه الصدمات تحدث عندما تزيد الحكومة إنفاقها بشكل مفاجئ، وغير متوقع وهذا النوع من الصدمات يهدف إلى تحفيز الاقتصاد وزيادة النشاط الاقتصادي. فعندما تقرر الحكومة زيادة الإنفاق على البنية التحتية، فإن ذلك يترك آثارًا إيجابية مباشرة على إيرادات بعض الشركات والصناعات، مثل الحديد والإسمنت والمقاولات. بالإضافة إلى ذلك، تظهر آثار غير مباشرة على صناعات أخرى كالإسكان والمصارف ويحدث هذا لأن

أرباح المنشآت هي المحدد الأساسي لسعر السهم في السوق. لذا، فإن زيادة أرباح المنشآت المتأثرة مباشرة (مثل شركات المقاولات) ستنعكس إيجابًا على أسعار أسهمها. ومن الممكن أيضًا أن يظهر الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على السوق المالي من خلال توفير الحكومة لبعض الخدمات الأساسية، مثل الطاقة والنقل والاتصالات، بتكاليف منخفضة. هذا بدوره سيؤدي إلى زيادة أرباح المنشآت بشكل عام، ومن ثم ارتفاع أسهمها في السوق المالية. (صادق و عبيد، 2025، صفحة 189).

- ✓ صدمات الانفاق الحكومي السلبية (الانكماشية): - هذه الصدمات تحدث عندما تخفض الحكومة إنفاقها بشكل مفاجئ وغير متوقع .غالبًا ما تحدث هذه الصدمات عندما تواجه الحكومة قيودًا مالية أو تسعى لتقليل عجز الميزانية. إذا ان قرار الحكومة بتقليص الانفاق العام بصورة كبيرة مثل خفض الانفاق العام على المشاريع العامة او خفض رواتب موظفي الدولة، ومواجهتها لازمة مالية من خلال صعوبة الاقتراض او انخفاض إيراداتها العامة (انخفاض أسعار النفط مثلا) ومن ثم تقوم الحكومة بتقليص نفقاتها العامة وهذا يودي الى تقليص الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تقوم الشركات لخفض الإنتاج وتسريح العمال، وهذه العوامل توثر على تباطؤ الاقتصاد ودخوله في حالة ركود اقتصادي. (الجواري و السعدي، 2024، صفحة 950) .

3- تحليل إثر صدمة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2022): -

3-1- تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004- 2023: -

السنة	الناتج المحلي اجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار (1)	معدل التغير السنوي% (2)
2004	53235358	–
2005	73533598	38.13
2006	95587954	29.99
2007	111455813	16.60
2008	157026061	40.89
2009	130643200	-16.80
2010	162064566	24.05
2011	217327107	34.10
2012	254225491	16.98
2013	273587529	7.62
2014	266332655	-2.65
2015	194680972	-26.90
2016	196924142	1.15
2017	221665709	12.56
2018	254870184	14.98
2019	262917150	3.16
2020	219768798	-16.41
2021	301468600	37.18

2022	**415064152**	37.68
2023	**330064390**	-20.48

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية2023

يوضح الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة (2004-2018)، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 (**53235358** مليون دينار)، واستمر بالتزايد الى ان أصبح بواقع (**157026061** مليون دينار) عام 2008، وبمعدل نمو إيجابي بلغ (40.89%)، وسبب تلك الزيادة هو التزايد المستمر للكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام في العراق، وانخفض بعد ذلك في عام 2009 انخفاضا ملحوظا ليصبح الناتج المحلي (**130643200 مليون دينار) وبمعدل نمو سالب** (16.80-%) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري العالمية التي اثرت على أسعار النفط الخام العالمية ، وبعدها عاود الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع بين عامي (2010- 2013)، إذ ارتفع الى (**162064566مليون دينار)** وبمعدل نمو إيجابي (24.05%) واستمر بالتزايد حتى اصبح بواقع (**273587529** مليون دينار)، وبمعدل نمو إيجابي (7.62%)، وسبب ذلك الارتفاع المستمر لأسعار النفط الخام في العراق. وعاود الانخفاض مرة أخرى في عام 2014 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (**266332655** مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بمقدار (-2.65%)، واستمر الانخفاض عام 2015 ليصبح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمقدار (**194680972** مليون دينار) وبمعدل نمو سالب (26.905-%). وان سبب هذا الانخفاض المستمر هو بسبب الحروب مع العصابات الإرهابية مع تزامن الانخفاض في أسعار النفط العالمية التي أدت الى انخفاض الإيرادات النفطية في العراق لان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ويعتمد على النفط الخام في صادراته. اما في عام (2016- 2019) سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغ في عام 2016 (**196924142** مليون دينار) وبمعدل نمو إيجابي بمقدار (1.15%)، واستمر هذا الارتفاع الى عام 2019، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (**262917150** مليون دينار) وبمعدل نمو إيجابي بلغ (3.16%)، ان هذا الارتفاع المستمر للناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة العائدات النفطية والانتعاش في الاقتصاد العراقي. وعاود الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بعد ذلك في عام 2020 وذلك بسبب تداعيات ازمة جائحة كورونا والانخفاض في أسعار النفط العالمية، إذ بلغ بمقدار (**219768798** مليون دينار) وبمعدل نمو سلبي (16.41-%). وسجل الناتج المحلي بالأسعار الجارية بعدها قفزة بالارتفاع في عامي 2021 و2022، إذ بلغ بمقدار (**301468600** مليون دينار) و (**383064152 مليون دينار)** وبمعدل نمو إيجابي بمقدار (37.18%) و(27.07 %) على التوالي. وذلك بسبب زوال ازمة جائحة كورونا والانفتاح على العالم الخارجي فقد سجل الناتج المحلي قفزة نوعية في هذه الفترة لم يشهدها الاقتصاد العراقي من قبل. وسجل عام 2023 انخفاضا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (**298864532** مليون دينار) وبمعدل نمو سالب بلغ (21.98-%)، وذلك بسبب انخفاض

أسعار النفط العالمية. والشكل الاتي يوضح التحليل أعلاه.

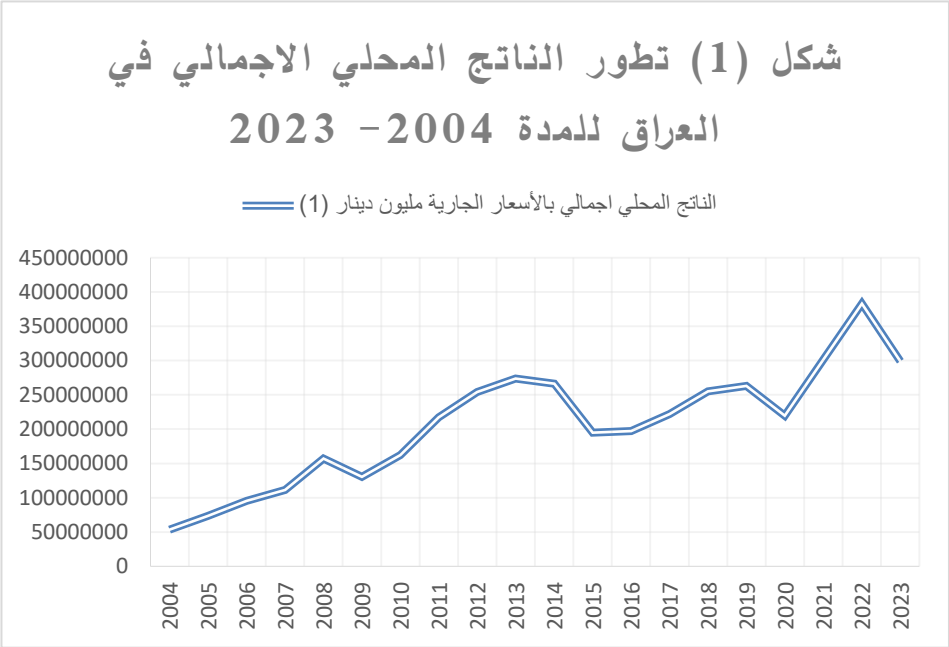

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

2-3- تطور واقع الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2023): - يبين الجدول (2) تطورات الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة: -

جدول (2) تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	النفقات العامة مليون دينار	معدل النمو %
2004	32117491	_
2005	26375175	-17.88
2006	38806679	47.13
2007	39031232	0.58
2008	59403375	52.19
2009	52567025	-11.51
2010	70134201	33.42
2011	78757666	12.30
2012	105139576	33.50
2013	119127556	13.30
2014	113473517	-4.75
2015	70397515	-37.96
2016	67067437	-4.73

2017	75490115	12.56
2018	80873189	7.13
2019	111723523	38.15
2020	76082443	-31.90
2021	102849422	35.18
2022	116959600	13.72
2023	142435700	21.78

المصـــدر: - التقـــارير والنشـــرات الإحصـــائية الصـــادرة مـــن البنـــك المركـــزي العراقـــي ووزارة التخطـــيط لســـنوات متفرقة (2004- 2023).

يلحظ من خلال جدول (2) التغيرات في الانفاق العام (الحكومي)، ففي عام 2004 كان الانفاق العام (32117491 مليون دينار) وانخفض بعد ذلك الى (26375175 مليون دينار) في عام 2005 وبمعدل نمو سالب مقداره (17.88- %)؛ وذلك بسبب تداعيات الحرب على العراق، وارتفع بعد ذلك للمدة من (2006-2008)؛ إذ بلغ الانفاق الحكومي لهذه السنوات (38806679، 39031232، 59403375) بمعدلات نمو موجبة متفاوتة (47.13-، 0.58-، 52.19)%، وان سبب هذه الزيادة بالإنفاق الحكومي، رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بعد عام (2003) وزيادة تصدير النفط الخام، وانخفض بعد ذلك في عام 2009 بمقدار (52567025) وبمعدل تغير سالب بلغ (11.51-%)، وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية (2008)، ومن الجدول نلحظ استمرار ارتفاع الانفاق العام الى ان وصل الى اعلى مستوياته عام 2013؛ إذ بلغ الانفاق العام (119127556) وبمعدل تغير مقداره (13.30%) ويعود ذلك الى انتعاش اسواق النفط العالمية وزيادة تصدير الإيرادات النفطية العراقية. وبعد ذلك وبسبب تداعيات الحرب على الإرهاب وتوقف انتاج النفط الخام غي اغلب مواقع الإنتاج، انخفض الانفاق العام في عام 2014 الى (113473517) وبمعدل نمو سالب مقداره (- 4.75%). وبعدها ارتفع الانفاق العام في عام 2019؛ إذ بلغ (111723523) وبمعدل نمو موجب مقداره (38.15%)؛ وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني في اغلب المدن العراقية وإعادة العمل في اغلب المواقع الإنتاجية وزيادة الصادرات النفطية ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية التي أدى الى زيادة الانفاق الحكومي العام، ولم تستمر هذه الزيادة طويلا، إذ تراجع الانفاق العام في 2020 الى (76082443) وبمعدل نمو سالب مقداره (31.90-%)، وذلك بسبب جائحة كوفيد (19) وانغلاق العالم الخارجي، أدى الى تراجع الاقتصاد العالمي. وعاود الانفاق العام الى الزيادة في عام 2021، إذ بلغ (102849422) وبمعدل نمو موجب مقداره (35.18%)؛ وذلك بسبب عودة الوضع الاقتصادي العالمي الى طبيعته وانتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة أسعار النفط الخام. واستمر الانفاق الحكومي بالارتفاع، فبلغ الانفاق الحكومي عام 2023 (142435700) وبمعدل تغير موجب (21.78%) لاستمرار ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية التي بدورها أدت الى زيادة النفقات العامة. والشكل الاتي يوضح التغيرات في الانفاق الحكومي لسنوات الدراسة.

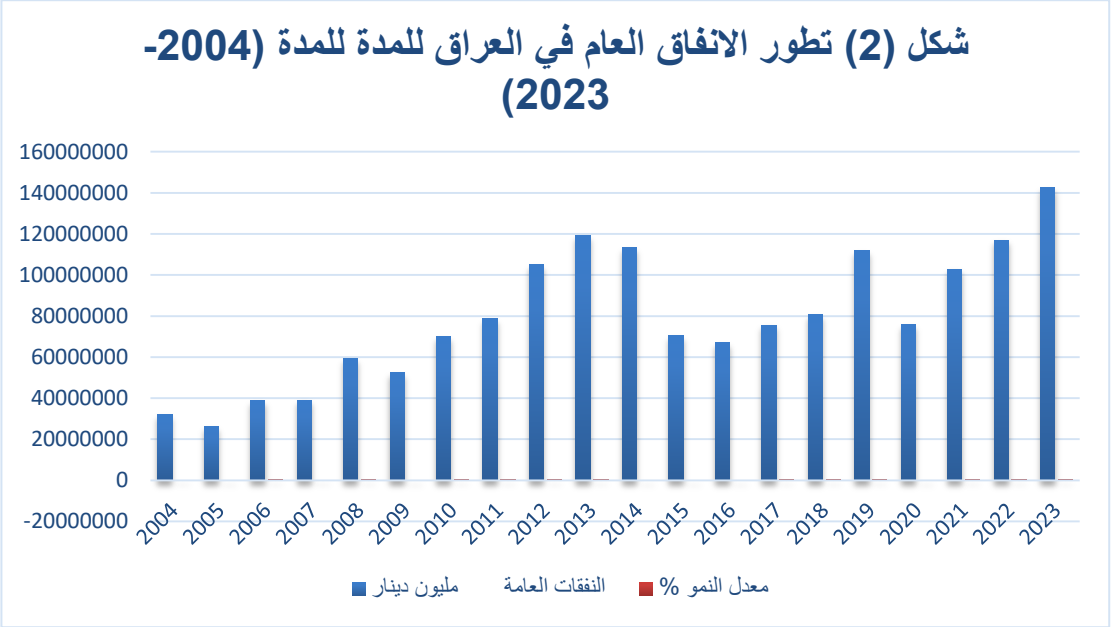

المصدر: - من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2).

3-3- العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي: - إن النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي (GDP) ويعكس مؤشر النفقات الى GDP عن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض الانفاق العام، ويعبر عن مدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ومن ثم يعكس فلسفة الدولة ودورها، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يدل على تدخل الدولة في مجالات واسعة والعكس صحيح. (عباس، 2023، صفحة 531). والجدول التالي يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام: -

جدول رقم (3) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والانفاق العام

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	معدل التغير السنوي%	النفقات العامة (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	نسبة الانفاق العام/ %GDP
2004	**53235358**	_	32117491	_	60.33
2005	**73533598**	38.13	26375175	-17.88	35.87
2006	**95587954**	29.99	38806679	47.13	40.60
2007	**111455813**	16.60	39031232	0.58	35.02
2008	**157026061**	40.89	59403375	52.19	37.83
2009	**130643200**	-16.80	52567025	-11.51	40.24
2010	**162064566**	24.05	70134201	33.42	43.28
2011	**217327107**	34.10	78757666	12.30	36.24
2012	**254225491**	16.98	105139576	33.50	41.36

43.54	13.30	119127556	7.62	**273587529**	**2013**
42.61	-4.75	113473517	-2.65	**266332655**	**2014**
36.16	-37.96	70397515	-26.90	**194680972**	**2015**
34.06	-4.73	67067437	1.15	**196924142**	**2016**
34.06	12.56	75490115	12.56	**221665709**	**2017**
31.73	7.13	80873189	14.98	**254870184**	**2018**
42.49	38.15	111723523	3.16	**262917150**	**2019**
34.62	-31.90	76082443	-16.41	**219768798**	**2020**
34.12	35.18	102849422	37.18	**301468600**	**2021**
28.18	13.72	116959600	37.68	**415064152**	2022
43.15	21.78	142435700	-20.48	**330064390**	**2023**

المصـــدر: - العمـــود (1،3) - التقـــارير والنشـــرات الإحصـــائية الصـــادرة مـــن البنـــك المركـــزي العراقـــي ووزارة التخطـــيط لســـنوات متفرقـــة (2004- 2023). العمـــود (2،4،5) مـــن اعـــداد الباحثـــة بالاعتمـــاد علـــى البيانـــات أعلاه.

نلحظ من الجدول أعلاه، كانت نسبة مساهمة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي عالية جدا، إذ بلغت (60.33%) مما يعني ان الانفاق الحكومي كان يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت هذه النسبة، وبلغت نسبة مساهمة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي لعامي (2005،2006) بمقدار (35.87، 40.60) % على التوالي، وانخفضت هذه النسبة في عام 2007 لتصبح (35.02%)، اما في الفترة من (2009- 2012) كانت النسبة متذبذبة، إذ ارتفعت قليلاً ثم انخفضت؛ وذلك بسبب التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وقيام الدولة باتباع سياسات، اما توسعية او انكماشية للمحافظة على نسبة الانفاق العام. اما في السنوات (2013-2016)، إذ شهدت هذه الفترة ارتفاعاً تدريجياً في النسبة، إذ وصلت إلى 42.61% في 2015، على الرغم من أن الإنفاق العام في 2015 كان أقل من 2014، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشكل حاد جداً في تلك السنة، مما أدى إلى ارتفاع هذه النسبة. هذا يوضح أن تغيرات المؤشر لا تعكس بالضرورة زيادة أو نقصان الإنفاق، بل تعكس التغير النسبي بين الإنفاق وحجم الاقتصاد ككل. واستمرت التغيرات في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ شهدت الفترة من (2017-2020) انخفاضاً نسبياً، ففي عام 2020 عاودت النسبة للارتفاع إلى 34.62%، مما قد يكون بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بأزمة كورونا وأسعار النفط. اما في الفترة (2021-2023) عاودت النسبة للارتفاع، لتصل إلى 43.15% في 2023، هذا يشير إلى أن الإنفاق الحكومي في 2023 كان كبيراً مقارنة بحجم الاقتصاد في تلك السنة، وخصوصاً مع الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي. إذ يلحظ أنه بعد التغير الذي شهده العراق عام 2003، ورثت الحكومات المتعاقبة تركة ثقيلة من دمار وتخلف في البنى التحتية، بسبب الحروب والعقوبات الدولية. الأمر الذي تطلب تحركًا سريعًا لإعادة الإعمار والنهوض بكل القطاعات الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية. وكذلك وجود تعثر واضح في الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود سبب ذلك إلى انعدام وضعف التنسيق بين السياسات المالية للدولة والسياسات الاستثمارية، وهذا الأمر أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، مما شكل **تزاحمًا** للإنفاق الاستثماري الذي يساهم في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية. وهذا سيؤدي حتمًا إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، مما يعكس هشاشة

الواقع التنموي في العراق، بسبب الاعتماد شبه المطلق على إيرادات المورد النفطي وتخصيص الجزء الأكبر منها نحو الإنفاق الاستهلاكي. (عباس، 2023، صفحة 533). والشكل التي يوضح العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

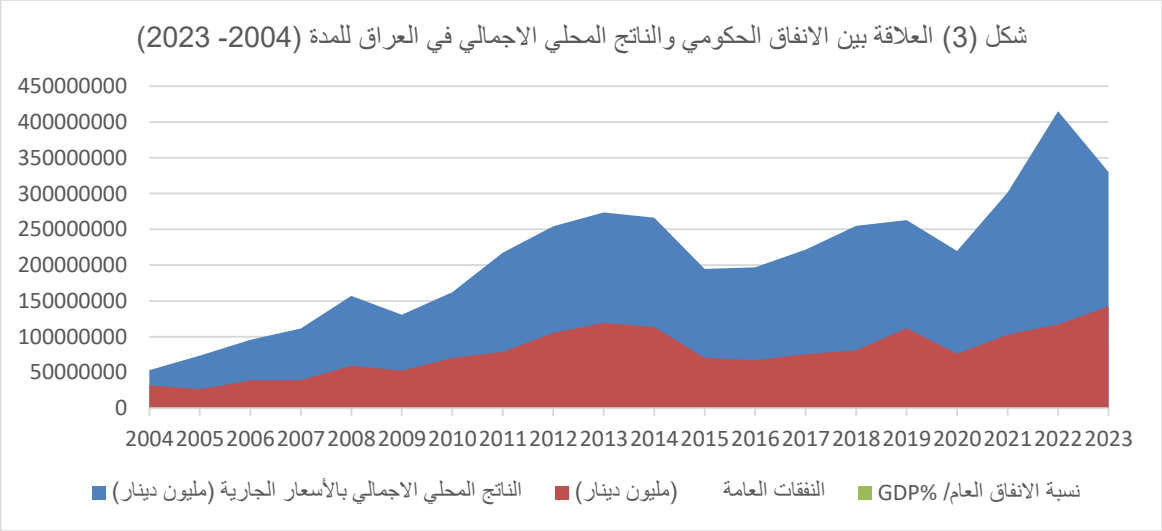

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3).

المحور الثاني: - الجانب القياسي لإثر صدمة الانفاق الحكومي (العام) في النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2004-2023): -

تم تقدير العلاقة بين الانفاق العام (X0) بوصفه متغيرا مستقلا والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغيرا تابعا خلال مدة البحث المذكورة وأخذ نموذج التوصيف الاتي: -

GDP= F(X0) …… (1)

جدول (4) نتائج جذر الوحدة (ADF)

At level			At first Difference				
GDP	X0		With constant	GDP	X0		With constant
1.4831	1.0278	t.statistic		4.7393	4.5242	t.statistic	
0.5201	0.7211	Prob		0.0019	0.0026	Prob	

2.9903	2.0707	t.statistic	With constant& trend	4.5891	4.3809	t.statistic	With constant& trend
0.1612	0.5281	Prob		0.0105	0.0143	Prob	
0.6359	0.8047	t.statistic	Without constant& trend	3.9996	4.1847	t.statistic	Without constant& trend
0.8448	0.8779	Prob		0.0005	0.0003	Prob	

وقبل اجراء التقدير للعلاقة المذكورة لابد من

1- معرفة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ديكي – فولير الموسع ADF: - أشار اختبار ديكي فولير بان الناتج المحلي الإجمالي GDP والانفاق العام قد استقرا بعد اخذ الفرق الأول لكل منهما وعليه فان المنهجية القياسية المعتمدة في التحليل القياسي VAR، وعليه نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة(H1)

المصدر: -من عمل الباحثة بالاعتماد على EViews 9

2- **اختبار التكامل المشترك: - co- integration test:** - سنقوم في هذا الاختبار تحديد العلاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفاق العام (X0)، وسيتم اختيار اختبار جوهانسون، وعند اخذ النتائج كانت كما موضح بالجدول التالي: -

جدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك جوهانسون بمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام بالعراق

Result	**Prob**	**القيمة الذاتية Eigen value**	**اختبار القيمة العظمى Maximum Eigen value**		**اختبار الأثر Trace test**	
			Maximum Eigen statistic	**Critical value 5%**	**Trace statistic**	**Critical value 5%**
متكامل	**0.0029**	**0,41**	**20.29**	**14.26**	**23.16**	**15.49**
متكامل	**0.0903**	**0.07**	**2.86**	**3.84**	**2.86**	**3.84**

ومن خلال الجدول (5) بتبين ان قيمة اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى، قد سجلا قيم اعلى من قيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، إذ إن القيمة الإحصائية لاختبار الأثر (Trace test)بلغت (23.16) أكبر من القيمة الحرجة لها

(15.49) وان قيمة الاحتمالية لها هي (0.002) وهي نسبة اقل من 0.005%، وكذلك اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue test) كانت قيمتها الإحصائية (20.29) أكبر من القيمة الحرجة (14.26)، وقيمتها الاحتمالية (0.0049) أقل من 0.05 %. ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بان هنالك علاقة تكامل مشتركة واحدة، وهذا يدل على وجود علاقة توازن طويلة الاجل، بمعنى آخر على الرغم من وجود تقلبات قصيرة الأجل او الصدمات التي توثر على كل المتغيرين على حدة الا إهنالك تأثيرات اقتصادية تربطهما مع بعضهما البعض، وهذا يدل على أن الانفاق العام جزء لا يتجزأ من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

3- تقدير نموذج تصحيح خطا المتجه (VEMC): - عند القيام بإجراء اختبار تصحيح الخطأ على العينة قيد الدراسة، اتضح بوجود علاقة سالبة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام، إذ ان قيمة (t-statistics) عالية جدا وتبلغ (13.99-) اكبر من القيمة المطلقة التي بلغت (2.87-) وهذا يدل على معنوية النموذج، لكن ومن خلال البيانات اتضح ان الانفاق العام (X0) هو المتغير الأكثر مرونة واكثر استجابة بمعالجة الانحرافات التي تحدث للعلاقة طويلة الأمد، وان الناتج المحلي اقل استجابة للمعالجة التغيرات، وان دل على شيء، فيدل ذلك بأنه على السياسة المالية القيام بتوجيه الاقتصاد نحو التوازن عند حدوث اختلال ودورها الفعال في تصحيح أي اختلال يحدث للناتج المحلي وليس العكس، وان العنصر الفقال في هذه العلاقة هو الانفاق العام للحفاظ على التوازن.

- شكل (6) نموذج تصحيح خطا المتجه (VEMC)

Vector Error Correction Estimates

Date: 07/28/25 Time: 23:53

Sample (adjusted): 2005S1 2023S2

Included observations: 38 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CointEq1	Cointegrating Eq:
1.000000	GDP (-1)
-2.873621	X0(-1)
(0.20539)	
[-13.9911]	
15016608	C

D(X0)	D(GDP)	Error Correction:
0.277351	0.044934	CointEq1
(0.07012)	(0.20500)	
[3.95532]	[0.21919]	

-0.200789	-0.061976	D (GDP (-1))
(0.08427)	(0.24636)	
[-2.38279]	[-0.25157]	
0.347873	-0.006903	D(X0(-1))
(0.19321)	(0.56487)	
[1.80044]	[-0.01222]	
3355943.	7756506.	C
(2034745)	(5948630)	
[1.64932]	[1.30391]	

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على EViews 9

4- اختبارات سببية غرانجر (VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests): - عند اجراء اختبار سببية غرانجر في المدى القصير (Short- Run causality) لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفاق العام (X0) وحسب الجدول رقم (6) الموضح ادناه: -

شكل (7) اختبارات سببية غرانجر

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 07/30/25 Time: 00:15			
Sample: 2004S1 2023S2			
	Included observations: 38		
	Dependent variable: D(GDP)		
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.9903	1	0.000149	D(X0)
0.9903	1	0.000149	All
	Dependent variable: D(X0)		
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded

0.0172	1	5.6776 97	D(GDP)
0.0172	1	5.6776 97	All

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على EViews 9

من خلال الجدول نلحظ الجزء الأول الخاص (بالتغير في المتغير التابع) بان التغير في الانفاق العام لا يسبب التغير في المدى القصير، أي لا يعد الانفاق العام هو المحور الأساس للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، لان قيمة (Prob=0.9903) وهي أكبر بكثير من (0.05%) وهذا يعني بأننا نقوم بقبول فرضية العدم التي تفترض بانه لا يوجد علاقة في المدى القصير، اما ما يخص الجزء الثاني الخاص (بالتغير في المتغير المستقل)، بان التغير في الانفاق العام يسبب التغير في الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير؛ لان قيمة (prob= 0.0172) وهي نسبة اقل من (0.05%) وهذا يعني باننا نقوم برفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة التي تفترض بوجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام في المدى القصير، أي ان التغيرات في المستوى الاقتصادي يؤثر على قرارات السياسة المالية للدولة بشان التغير في الانفاق العام للدولة. أي وحسب تفسير النتائج لسببية غرانجر، ان السببية في المدى القصير تنطلق من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الانفاق العام، ومن ثم توجد علاقة توازنيه إيجابية وقوية بين كل من الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، أي كلما زاد الانفاق العام ازداد الناتج المحلي الإجمالي، ام في المدى القصير عندما يتغير الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة او النقصان، فان هذا التغير يؤثر على قرارات الدولة في رفع وخفض الانفاق العام في العراق. أي ان هنالك اتجاه طبيعيا للحكومة لزيادة الانفاق الحكومي عندما يزداد الايراد النفطية، وبالعكس. بدلا من اتباع سياسة استثمارية وتنموية طيلة الاجل ومستقلة.

5- اختبارات الاستجابة الفورية التراكمية (Accumulated Response to Nonvectorized One Unit Innovations): - الجدول الاتي يمثل الاستجابة الفورية التراكمية، إذ يمثل المحور الافقي التغير في الانفاق العام (صدمة الانفاق العام) والمحور العمودي يمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في العراق للمدة 2004-2023؛ إذ نلحظ في الشكل الأول (GDP TO GDP) بوجود زيادة موجبة ومستقرة للناتج المحلي عبر الزمن، اما الشكل الثاني يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام (GDP TO X0)، يوضح الشكل بان حدوث أي صدمة مفاجئة في الانفاق العام توثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بافتراض ان زيادة الانفاق العام في العراق قد لا يحقق زيادة للنمو وانما تكون فقط زيادة في الانفاق الاستهلاكي وهذا قد يودي الى اثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي ، اما الشكل الثالث يمثل الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (x0 to GDP)، إذ يوضح الشكل بوجود زيادة إيجابية واضحة نحو الأعلى وهذا ما يوكد النتائج السابقة لسببية غرانجر والية تصحيح الخطأ التي اوضحناها سابقا، بان الانفاق العام يتميز بطبيعة تفاعلية؛ إذ يتأثر بطبيعة الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ ان زيادته تسبب في زيادة الانفاق العام، اما الشكل الرابع يوضح علاقة الانفاق العام الى التغير بالإنفاق العام (X0 TO XO) إذ يبدا بالارتفاع ولكن سرعان ما بيدا بالانخفاض؛ ولكنه يستمر بوتيرة واحدة، وهذا يدل بالرغم من حدوث الصدمات يحاول الانفاق البقاء على وتيرة واحدة من خلال توظيف السياسة المالية للدولة لمعالجة الازمات التي تحدث نتيجة للاعتماد على القطاع

النفطي. ومن ثم من خلال الشكل يتضح بان السياسة الأنفاقية في العراق هي سياسة مستجيبة للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي وليست محركا له.

شكل (8) اختبارات الاستجابة الفورية التراكمية

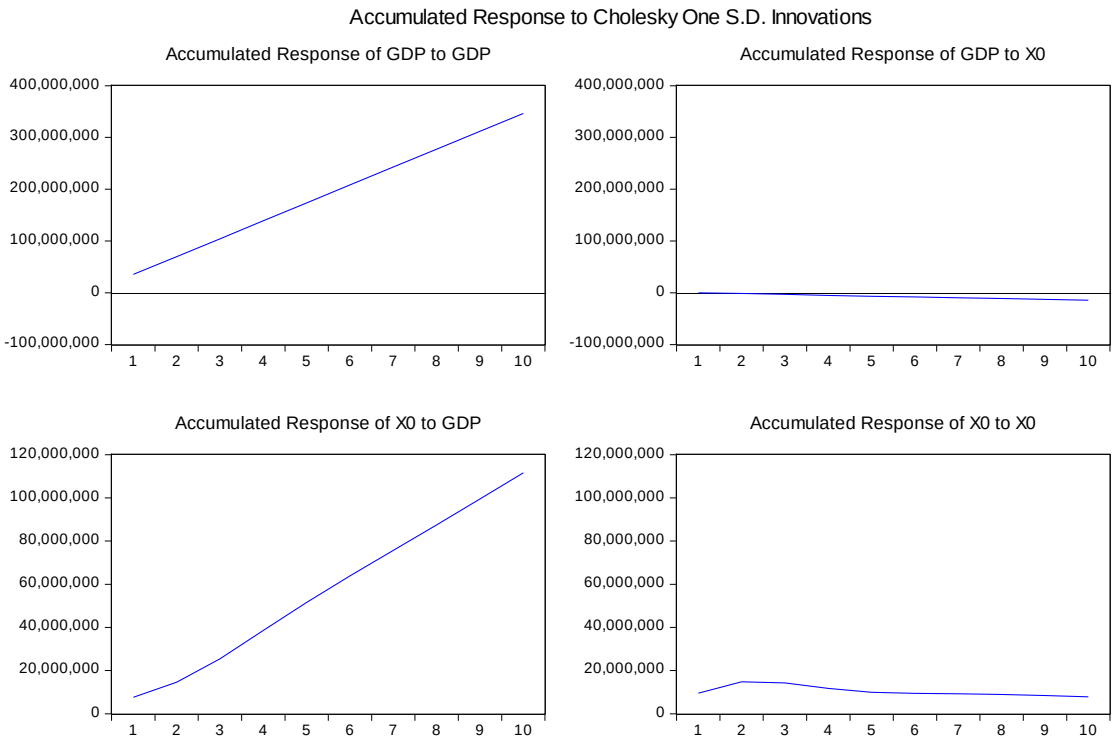

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على EViews 9

الاستنتاجات: -

1- ان هنالك علاقة تكامل مشترك حسب نتائج اختبار جوهانسون بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام في المدى الطويل، أي انه كلما زاد الانفاق العام يزداد الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم وجود علاقة طردية وموجبة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام.

2- ان الانفاق الحكومي كان متغير مستجيب وليس محركا للنمو، أي ان الانفاق الحكومي هو المتغير المستجيب للانحرافات عن علاقات التوازن الطويل

3- في اختبار السببية لغرانجر في المدى القصير اثبتت ان الناتج المحلي الاجمالي يسبب غرانجر للإنفاق العام، بينما الأخير لا يسبب.

4- هشاشة الواقع النمو الاقتصادي في العراق واعتماد الانفاق الحكومي للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي، الذي يعتمد بدوره على الإيرادات المتقلبة مما يضعف قدرته على ان يكون أداة مستقرة ومؤثرة بالتنمية الاقتصادية

5- ان الانفاق العام الذي يرتفع مع ارتفاع الإيرادات العامة، ما هو الا إنفاق استهلاكي وليس إنفاق استثماري موجه لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يوثر على التراكم الرسمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق بالمستقبل.

التوصيات: -

1- جعل الانفاق العام (الحكومي) هو المحرك للنمو وليس مستجيبا له، وهذا يتطلب من السياسة المالية للدولة وضع استراتيجيات للنهوض بالواقع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على التقلبات بالناتج المحلي الاجمالي وأسعار النفط الخام.
2- تفعيل دور القطاع الخاص لكي نحقق نمو اقتصادي مستدام وغير معتمد على الإيرادات النفطية، وتستطيع السياسة المالية للدولة ان تفعل دور القطاع الخاص من خلال توفير بيئة العمل المناسبة وتفعيل الحوافز للنهوض بالواقع الاقتصادي وتقليل الضغط على الانفاق العام.
3- وضع الخطط اللازمة لمراقبة تنفيذ الخطط التنموية ومراقبة اليات العمل في المشاريع التي تحقق التنمية بعيدا عن الانفاق العام وجعله يحقق أهدافه بقوة وفعالية
4- العمل على إيجاد بدائل من خلال تنويع الإيرادات العامة بعيدا عن النفط، فكلما زادت الإيرادات الغير نفطية زادت قدرة الدولة على زيادة كفاءة الانفاق العام (وخاصة الاستثماري).
5- اللجوء الى مختصين لإدارة القطاع الخاص والايرادات الغير نفطية والقضاء على الفساد الإداري والمالي من خلال كفاءة وشفافية الإدارة للسياسة المالية في العراق.

مراجع

ابراهيم اسماعيل خليفة، احمد حسين بتال، و عبد علي حمد. (25 12, 2024). اثر الصدمات النقدية على كفاية راس المال المصرفي العراقي للمدة 2004- 2022. مجلة الريادة للمال والاعمال، الصفحات 87- 97.

1. بشرى مرعي اسماعيل، و ربيز فتاح محمد. (1 3, 2025). السياسة الضريبية واثرها على النمو الاقتصادي في الاردن للمدة 2000-2022. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الصفحات 218- 238.

2. بفرين صابر كريم، و ياسين رسول يونس. (1 3, 2024). دراسة قياسية لاثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة خلال المدة (2000- 2020) باستعمال انموذج بانل الستاتيكية. مجلة تنمية الرافدين، الصفحات 237-260.

3. حياة خابط. (6 5, 2025). اهمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي. مجلة دراسات اجتماعية، الصفحات 167-181.

4. رغد صادق، و عبد الرحمن عبيد. (31 3, 2025). اثر صدمات السياسة المالية في مؤشر سوق العراق للاوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، صفحة 189.

5. سهير حيدر السامرائي، و مثنى معيوف محمود. (31 12, 2024). قياس وتحليل اثرمؤشرات الانضبا الماليعلى النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004- 2022. مجلة تكريت للعلوم الادارية والافتصادية، الصفحات 434- 456.

6. علي حامد عبد. (20 4, 2024). تحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الصفحات 691-715.

7. علي طالب حسين، ولاء احمد خلف، و حسين حبيب حسين. (15 6, 2024). ثاثير الاقتصاد الرقمي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2022). مجلة العلوم الاقتصادية، الصفحات 228-243.

8. علي عبد الله عباس. (30 7, 2023). اثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (2006- 2020). مجلة اداب الكوفة، الصفحات 523-541.

9. علياء حسين الزركوشي، و منتهى زهير السعدي. (13 6, 2024). قياس اثر الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي وانعكاسه التنموي في العراق. مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية ، الصفحات 88-98.

10. مناضل الجواري، و ميامين السعدي. (31 3, 2024). اثر الصمة المالية على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004- 2020). مجلة كلية دجلة الجامعة، صفحة 950.

11. نصر حمود مزنان، و نجلاء سالم موسى. (1 2, 2025). اثر مؤشرات السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2022. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، الصفحات 164-184.

12. هدى محمد عبد الكريم، و خلف محمد حمد. (31 3, 2024). اثر انتاجية النفقات العامة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2021). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، الصفحات 375- 392.

13. وسن هادي فيحان. (1 3, 2025). العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي لدولة الامارات للمدة 2010-2023. مجلة العلوم الاقتصادية ، الصفحات 239-255.

14. Mankiw, N. (2016). Macreeconomics . new york: worth puplishers.